صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي — أكتوبر 2026

الصراع الإقليمي يعرقل تعافي الدول الخليجية

تكبّدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتكاسة كبيرة في العام 2026، بعد أن أدّى الصراع بين الولايات المتحدة وإيران إلى تعطيل التعافي الاقتصادي الذي كان يتشكّل خلال الشهرين الأولين من العام. وقد كان لإغلاق مضيق هرمز، وتعطّل إنتاج النفط والغاز، والقيود المفروضة على الحركة الجوية، أثر بالغ الشدة على اقتصادات الدول الخليجية. ويتباين الأثر تبايناً كبيراً من بلد إلى آخر، إذ تواجه البلدان المصدّرة للنفط والمعرّضة مباشرةً للاضطرابات تقلّباتٍ في النمو أكبر بكثير من تلك التي تواجهها الاقتصادات المستوردة للنفط. ويُبرز صندوق النقد الدولي أن الحرب في الشرق الأوسط تفرض صدمة غير متكافئة إلى حد بعيد على المنطقة، بما يضع ضغطاً اقتصادياً بالغ الشدة على البلدان المشاركة فيها بشكل مباشر. وفي المقابل، أظهر عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدراً أكبر نسبياً من المرونة الاقتصادية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع الآن أن تسجّل الدول الخليجية نمواً إجمالياً سلبياً في العام 2026، باستثناء سلطنة عُمان وحدها.

البلد / المناطق	توقعات أكتوبر 2026					التغير وفقا لصندوق النقد الدولي	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2023	2024	2025	2026e	2027e	2026e	2027e
البحرين	3.9%	2.9%	3.5%	-11.3%	13.9%	-10.8%	9.4%
الكويت	-1.6%	-1.5%	2.7%	-16.7%	17.1%	-16.1%	14.3%
عمان	1.4%	1.6%	2.4%	4.1%	2.2%	0.6%	-1.2%
قطر	1.5%	2.9%	1.8%	-15.6%	18.8%	-7.0%	10.2%
السعودية	0.5%	2.6%	4.6%	-3.3%	7.9%	-6.4%	3.4%
الامارات	4.3%	6.6%	6.2%	-3.9%	7.7%	-7.0%	2.4%
مصر	3.8%	2.4%	4.4%	5.1%	4.7%	0.9%	-0.1%
الأردن	3.1%	2.6%	2.8%	2.7%	3.1%	0.0%	0.0%
تونس	0.3%	1.7%	2.7%	2.4%	2.0%	0.3%	0.4%
المغرب	3.8%	4.4%	4.9%	4.5%	4.2%	-0.4%	-0.3%
الدول الخليجية	1.3%	2.2%	4.5%	-4.8%	9.1%	-6.8%	4.3%
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.6%	2.8%	3.3%	-2.0%	7.0%	-3.1%	2.2%

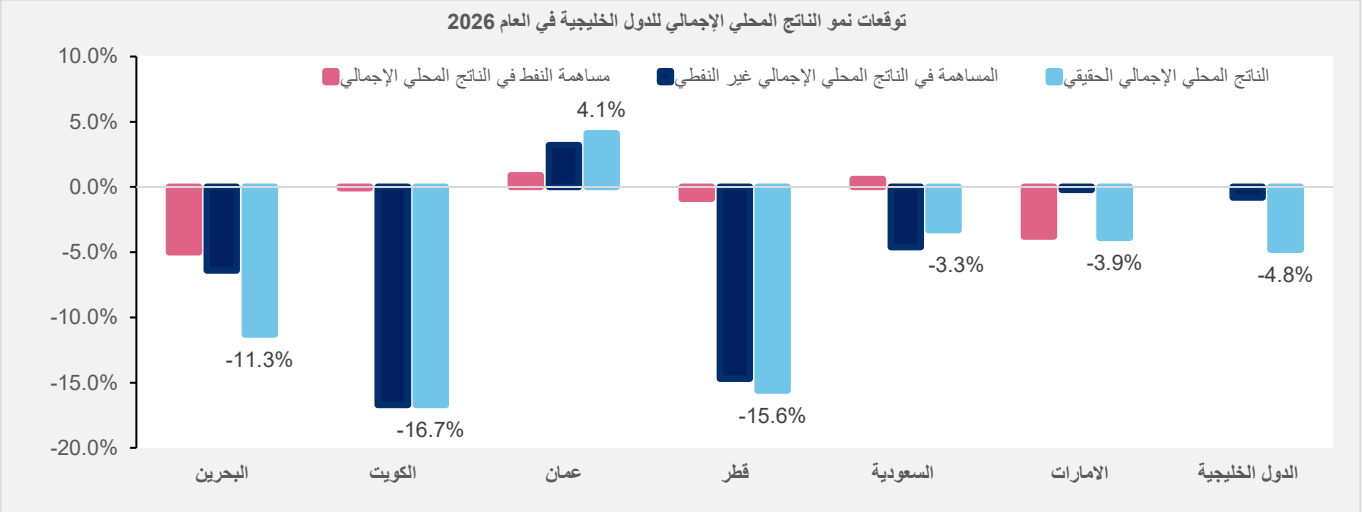
المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر 2026

وقد تركّز خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل على مصدّري النفط الخليجيين المتأثرين مباشرة بالصراع، بما يعكس اضطرابات حادة في قطاع الهيدروكربونات وتداعياتها على التجارة والخدمات اللوجستية والثقة. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الخليجية بنسبة 4.8 في المائة في العام 2026 قبل أن يعود إلى نمو بنسبة 9.1 في المائة في العام 2027. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أيضاً أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدول الخليجية بنسبة 0.8 في المائة في العام 2026 قبل أن يتعافى بنسبة 4.5 في المائة في العام 2027، في حين يُتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل بنسبة 2.0 في المائة في العام 2026، انخفاضاً من توقعات نمو بلغت نسبة 1.1 في المائة في أبريل 2026. ويُعزى هذا التعديل الهبوطي الكبير في الأساس إلى الانخفاض الحاد في إنتاج النفط لدى البلدان المشاركة بشكل مباشر، تلته اضطرابات في إمدادات الطاقة، الأمر الذي وضع بدوره ضغطاً تصاعدياً إضافياً على أسعار النفط العالمية.

وعلى مستوى البلدان، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجّل الكويت وقطر انكماشات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسب ثنائية الرقم خلال العام 2026 قبل أن تعودا إلى النمو في العام 2027، بما يعكس انخفاض إنتاج النفط والغاز بنسبة تصل إلى

86 في المائة عند أدنى مستوى له. وقد حصلت الكويت على ثاني أعلى توقعات نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2027 (نسبة +17.1 في المائة) في الدول الخليجية بعد قطر (نسبة +18.8 في المائة). ومن المتوقع الآن أن ينكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين بنسبة 11.3 في المائة في 2026 مقارنةً بالانخفاض المتوقع في أبريل 2026 البالغ نسبة -0.5 في المائة. وقد خُفّضت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية في العام 2026 بمقدار 640 نقطة أساس لتصل إلى انخفاض بنسبة 3.3 في المائة. غير أن من المتوقع أن يتعافى اقتصاد المملكة ليحقق نمواً بنسبة 7.9 في المائة في العام 2027. وبالمثل، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات خفضاً بمقدار 700 نقطة أساس، ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة 3.9 في المائة في العام 2026 قبل أن يعود إلى النمو بنسبة 7.7 في المائة في العام 2027.

وفي المقابل، تبقى سلطنة عُمان الاستثناء، بما يتسق مع رؤية صندوق النقد الدولي في أبريل 2026. فقد أتاح انكشاف السلطنة المحدود على مضيق هرمز زيادة الإنتاج وتسارع النمو في النصف الأول من العام 2026. وتُقدَّر توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان لعام 2026 الآن بنسبة 4.1 في المائة، ارتفاعاً من نسبة 3.5 في المائة في توقعات أبريل 2026 (+60 نقطة أساس). غير أن توقعاتها لعام 2027 قد خُفّضت إلى نسبة 2.2 في المائة من نسبة 3.4 في المائة (-120 نقطة أساس)، وذلك لأن انتعاش المنطقة مدفوع باستعادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصادات المتأثرة مباشرةً وليس بسلطنة عُمان.



المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر 2026

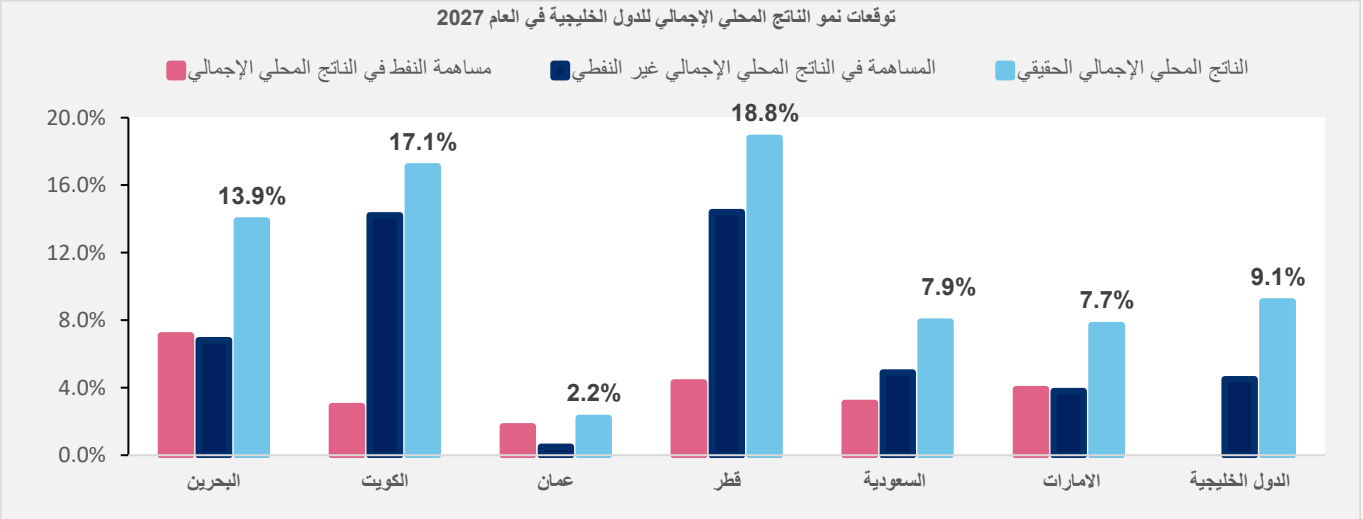
النفط والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات: خسارة حادة في الأحجام وأسعار مرتفعة

أكّد صندوق النقد الدولي أن الخسارة في الأحجام قد طغت، بالنسبة لمصدّري الخليج المتأثرين مباشرةً، على المكاسب الناجمة عن ارتفاع الأسعار. فعلى صعيد الأسعار، ارتفع النفط من نحو 65 دولاراً للبرميل في يناير 2026 إلى ما يقارب 118 دولاراً للبرميل في نهاية مارس 2026، ثم تذبذب حول 90 دولاراً للبرميل بعد ذلك، وعاد ليتجاوز 100 دولار للبرميل في سبتمبر 2026، أي بنسبة 50 في المائة فوق مستويات ما قبل الحرب. وقد رفع صندوق النقد الدولي افتراضه لسعر النفط (المتوسط البسيط لخام برنت وخام دبي فاتح وغرب تكساس الوسيط) إلى 95.74 دولاراً للبرميل لعام 2026 و87.39 دولاراً للبرميل لعام 2027، مقابل 82.2 دولاراً و76 دولاراً للبرميل في توقعات أبريل 2026. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، انخفض إنتاج النفط والغاز لدى مصدّري منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان المتأثرين مباشرةً من 33 مليون برميل يومياً في فبراير 2026 إلى أدنى مستوى يقارب 19 مليون برميل يومياً في مايو 2026. غير أنه على الرغم من التعافي الجزئي للإنتاج بعد مايو 2026، ولا سيما في العراق والكويت وقطر، ظلّ الإنتاج الإجمالي أدنى بنسبة 30 في المائة من مستويات فبراير 2026 قبل أن ينخفض مجدداً في

أغسطس 2026. وقد بلغت خسائر الإمدادات العالمية التراكمية المنسوبة إلى الصراع 1.8 مليار برميل بحلول يوليو 2026، وهو ما يتجاوز بكثير صدمة النفط عام 1973 وحرب الخليج عام 1990.

هذا ولم يفصح صندوق النقد الدولي عن أرقام الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي لكل دولة من الدول الخليجية على حدة، لكننا قمنا بتقدير البيانات الواردة أدناه استناداً إلى الشكل 1.14 في تقرير الصندوق. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للمملكة العربية السعودية بنسبة طفيفة تبلغ نسبة 0.6 في المائة في العام 2026، بينما يُتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بنحو 4.6 في المائة خلال الفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، يتوقع الصندوق تحسن الناتج المحلي الإجمالي النفطي للمملكة في العام 2027، مع نمو يقارب نسبة 3.1 في المائة، في حين يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 4.9 في المائة في العام ذاته. أما في الإمارات، فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 3.8 في المائة في العام 2026، بينما يُتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انكماشاً طفيفاً جداً خلال العام نفسه. وفي المقابل، من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للإمارات انتعاشاً أقوى في العام 2027، بنمو يقارب نسبة 3.9 في المائة، وهو معدل يتجاوز نسبة النمو المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي البالغة نسبة 3.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي البحرين، يُتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي انكماشاً بنسبة 5 في المائة في العام 2026، وهو الانكماش الأكبر بين الدول الخليجية، قبل أن يعود ليسجل نمواً بنسبة 7 في المائة في العام 2027، وهو أيضاً المعدل الأعلى بين الدول الخليجية. وبالمثل، يُتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للكويت ثابتاً تقريباً مع تسجيل تراجع طفيف في العام 2026، في حين يُتوقع أن يشهد ناتجها المحلي الإجمالي غير النفطي انكماشاً حاداً بنسبة 16.7 في المائة خلال الفترة نفسها. ومن ناحية أخرى، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي للكويت نمواً قوياً بنسبة مزدوجة تبلغ نسبة 14.2 في المائة في العام 2027، مقارنة بنمو بنسبة 2.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي خلال العام ذاته

فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة قطر بنسبة 14.7 في المائة في العام 2026، قبل أن يعود ليسجل نمواً يقارب نسبة 14.4 في المائة في العام 2027. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن تسجل سلطنة عُمان نمواً بنسبة 3.2 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي غير النفطي خلال عام 2026، وهو المعدل الأعلى بين الدول الخليجية، إلى جانب نمو بنسبة 0.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي خلال الفترة نفسها. وبشكل عام، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للدول الخليجية بنسبة 0.8 في المائة في العام 2026، قبل أن يعاود النمو بنسبة 4.5 في المائة في العام 2027.



المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر

ويتركز الضعف في الناتج المحلي الإجمالي العام للدول الخليجية بشكل رئيسي في قطاع الهيدروكربونات. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 0.8 في المائة فقط في العام 2026، وهو أداء أفضل بكثير من الانكماش بنسبة في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العام، قبل أن يتعافى محققاً نمواً بنسبة 4.5 في المائة في العام 2027. ويبرز هذا الأمر المرونة النسبية للاقتصادات المحلية وفوائد التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، فقد تأثرت قطاعات السياحة والنقل والخدمات اللوجستية والتجارة جراء الاضطرابات الإقليمية. وعلى المدى الأطول، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستقر معدل النمو غير النفطي في الدول الخليجية عند نسبة 3.8 في المائة بحلول العام 2031، مما يؤكد أهمية مواصلة جهود التنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص.

الأرصدة المالية تنكمش في ظل استمرار ضغوط الحرب

بالنسبة للدول الخليجية، من المتوقع أن ينخفض الرصيد المالي الإجمالي من نسبة -0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025 إلى نسبة -2.3 في المائة في العام 2026 على الرغم من الأسعار المرتفعة، بما يعكس فقدان الطاقة الإنتاجية في قطاع الهيدروكربونات، قبل أن ينتعش إلى فائض بنسبة 0.6 في المائة في العام 2027 مع تعافي الأحجام. وبالنسبة لمصدّري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان ككل، من المتوقع أن يتسع العجز من نسبة 2.9 في المائة إلى نسبة 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2026، وبالنسبة لمصدّري النفط من خارج الدول الخليجية من نسبة 8.3 في المائة إلى نسبة 10.8 في المائة. وتتباين المواقف المالية داخل الدول الخليجية. فمن المتوقع أن يكون التوجه المالي لعام 2026 تقييدياً في البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية وفي العراق، في حين يُتوقع أن تضعف الأوضاع المالية في الإمارات والكويت بسبب ارتفاع الاستثمار لإصلاح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية جراء الصراع. وأكّد صندوق النقد الدولي أن الحافز المالي لعام 2026 يعكس، في بعض الدول الخليجية، انخفاضات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وليس إجراءات تقديرية جديدة. غير أن البلدان ذات الاحتياطيات الكبيرة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات، يمكنها تخفيف توجهها المالي ضمن إطار متوسط الأجل موثوق، في حين ينبغي للبلدان ذات الاحتياطيات المحدودة، مثل البحرين والعراق، أن تعتمد أساساً على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

ارتفاع معتدل في التضخم لدى الدول الخليجية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع التضخم العام العالمي مؤقتاً إلى نسبة 4.7 في المائة في العام 2026 قبل أن يتراجع إلى نسبة 4.1 في المائة في العام 2027، ويعكس ذلك أساساً ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء بنسبة 5 في المائة في العام 2026 و نسبة 2.4 في المائة في العام 2027 (أبريل: 6 في المائة و0.7 في المائة)، مدفوعةً بارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة والنقل والتأمين. وقد ارتفعت أسعار القمح وفوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة 25 في المائة منذ أواخر فبراير، في حين انخفضت أسعار اليوريا بنسبة 12 في المائة. وفي الدول الخليجية، حدّت الدعم وضوابط الأسعار وأسعار الصرف الثابتة من انتقال الأثر التضخمي. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم من نسبة 1.7 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 2.7 في المائة في العام 2026 و نسبة 2.4 في المائة في العام 2027، وهو أعلى قليلاً من توقعات أبريل، قبل أن يعود إلى نسبة 2 في المائة اعتباراً من العام 2028. وقد ارتفع التضخم العام في البحرين إلى نسبة 3.0 في المائة (يوليو) وفي عُمان إلى نسبة 3.4 في المائة (أغسطس)، في حين ظل التضخم محدوداً في بقية الدول الخليجية. وفيما بين مستوردي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان، ارتفع التضخم بأشد وتيرة في مصر (نسبة 14.5 في المائة على أساس سنوي) وباكستان (نسبة 11.1 في المائة على أساس سنوي) حتى أغسطس 2026، مع تأثر مصر أيضاً بانخفاض فعلي في سعر الصرف الاسمي بنحو 6 في المائة. ولا يزال لبنان الأعلى في المجموعة عند نسبة 17 في المائة، في حين تبرز المغرب بأسعار لا تزال في انخفاض. ومن المتوقع أن يتسارع تضخم مستوردي النفط في العام 2026، وإن بوتيرة أقل من المتوقع في أبريل 2026، مع توقع تسجيل مصر تباطؤاً معتدلاً.

الميزان المالي للحكومة العامة	فعلي			توقعات	
	2023	2024	2025e	2026e	2027e
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي					
البحرين	-9.5%	-11.0%	-13.2%	-11.4%	-9.5%
الكويت	28.4%	26.3%	24.5%	15.8%	22.9%
عمان	6.7%	3.3%	0.6%	6.0%	6.4%
قطر	5.5%	0.7%	-1.0%	-2.8%	-0.7%
السعودية	-1.8%	-2.5%	-5.8%	-6.5%	-4.0%
الامارات	5.8%	6.2%	3.9%	1.5%	4.4%
الدول الخليجية	**3.1%**	**1.8%**	**-0.8%**	**-2.3%**	**0.6%**
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**0.2%**	**-1.9%**	**-3.3%**	**-5.2%**	**-2.7%**

المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر 2026



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.